سلسلة المحاضرات

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي

مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

التحقيق
بين ضبط النص والتعليق عليه

بشّار عوّاد معروف

التحقيق

بين ضبط النص والتعليق عليه

سلسلة المحاضرات

التحقيق

بين ضبط النص والتعليق عليه

بشّار عوّاد معروف

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

تصدير: معالي الشيخ أحمد زكي يماني ٩

توطئة: بين التحقيق والتعليق ١٣

المبحث الأول: تحقيق النص الفقهي وضبطه: ٢١

أولًا: توحيد الانتساخ: ٢١

ثانيًا: تنظيم مادة النص: ٢٦

ثالثًا: المقابلة بين النسخ والتعليل عند الترجيح: ٣٠

رابعًا: الإشارة إلى موارد النص: ٣٦

خامسًا: مقابلة النص بمن اقتبس منه: ٣٨

سادسًا: ضبط ما يلتبس من النص بالحركات: ٤٠

سابعًا: تلبية رغبات المؤلف: ٥٠

المبحث الثاني: التعليق على النص بما يُعين المستفيد منه: ٥١

أولًا: تخريج التراجم: ٥١

ثانيًا: التعريف بالمبهم والمغمور: ٥٣

ثالثًا: تخريج الحديث النبوي الشريف والحكم عليه: ٥٤

رابعًا: شرح المصطلحات والغريب: ٥٥

خامسًا: نقد النص: ٥٥

تصدير

الحمد لله الذي هدانا، لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على رسول الهدى المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

وإنه لمن دواعي سرور مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي أن تقدم لقرائها الأعزاء هذه المحاضرة القيمة تحت عنوان «**التحقيق: بين ضبط النص والتعليق عليه**»، ضمن سلسلة محاضرات مركز دراسات المخطوطات الإسلامية والتي يلقيها صفوة من المفكرين والعلماء الأعلام في مختلف وجوه النشاط الثقافي لمؤسسة الفرقان.

وقد استجاب العالم الخبير في علم المخطوطات الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف، مشكورًا لدعوة المؤسسة بإلقاء هذه المحاضرة القيمة، وذلك يوم الخميس ٢٠ جمادى الثانية ١٤٣٦ هـ الموافق لـ ٩ أبريل ٢٠١٥م، بمؤسسة دار الحديث الحسنية، الرباط - بالمملكة المغربية.

وعقدت المحاضرة على هامش فعاليات الدورة التدريبية التي نظمها مركز دراسات المخطوطات الإسلامية التابع لمؤسسة

الفرقان، بالتعاون مع مؤسسة دار الحديث الحسنية بالرباط، بالمغرب، تحت عنوان: «**تحقيق مخطوطات الفقه وأصوله والفتاوى والنوازل**»، وذلك على مدى أسبوع كامل: من ١٧-٢٢ جمادى الثانية ١٤٣٦هـ الموافق من ٦-١١ أبريل ٢٠١٥م، بمؤسسة دار الحديث. وحاضر في الدورة كوكبة من علماء التحقيق، من بينهم فضيلة الأخ العزيز الأستاذ الدكتور بشّار عوّاد معروف، كما بلغ عدد المشاركين فيها ٨٥ باحثا.

وقد أجاد الدكتور بشّار عوّاد معروف في محاضرته بتعريف مفهوم التحقيق، بالقول: إن علم تحقيق النصوص يهدف إلى إخراج نص كما تركه مؤلفه وارتضاه في آخر حياته. وحينما بدأ الغرب بالعناية بالمخطوطات، ظهر فريق يرى أن تحقيق النص الغاية منه إخراج نص صحيح دون الحاجة إلى أي تعليقات، وإنما يكتفى بالضبط. وفريق آخر يرى أنه لا بد من التعليق، بل بالغ بعضهم فقال: يعلق على كل شيء. وبيّن محاضرنا فساد كلا الرأيين، وأن الصواب هو سلوك سبيل الوسط، وذلك بأن يرجح المحقق بين النسخ، ويثبت الفروق المهمة، ويبين الموارد التي اعتمدها المؤلف، ويوثق النقول من مصادرها.

ثم توقف الدكتور بشّار عند ما يعتبره بعض الباحثين من أن التحقيق لا يسمى تحقيقا إلا عندما تكون عدة نسخ ويتم المقابلة بينها، واعتبر ذلك رأيا خاطئا، لأن هناك من الكتب التي حققت على نسخة واحدة من طرف كبار المحققين، مثل الشيخ أحمد شاكر وأخيه محمود شاكر، ولم يقل واحد من الباحثين يوما إن تلك الكتب لا تسمى تحقيقا.

كما تطرّق الدكتور بشّار إلى الفرق بين التحقيق وبين التعليق، فالتحقيق هو ضبط النص واستعمال الوسائل المؤدية لذلك، وأما التعليق فهو ما يتوصل به المحقق إلى ضبط النص.

ونبه محاضرنا إلى أن من الأمور التي ينبغي مراعاتها عند التحقيق:

- **توحيد الانتساخ:** فيراعي المحقق قواعد الكتابة الحديثة، من تفقير للنص، واستعمال علامات الترقيم وغيرها من أمور تنظيم النص.

- **الإشارة إلى موارد المؤلف:** في حالة إذا عرف المحقق موارد المؤلف فعليه أن يرجع إلى تلك النقول، ويقابل بينها وبين ما أورده المؤلف منها.

- **ضبط المشكل من الأسماء والأنساب:** وذلك بالرجوع إلى الكتب المعتنية بذلك، مثل الإكمال لابن ماكولا، وتوضيح

المشتبه لابن ناصر الدين، وهما من أهم الكتب في هذا الفن.

لقد تركت المحاضرة انطباعا إيجابيا لدى الحضور، حيث تلتها نقاشات موسّعة وأسئلة هامّة تناولت موضوعات المحاضرة

فللدكتور بشار عواد معروف الشكر الجزيل على ما بذله من جهد في هذه المحاضرة القيمة.

وختامًا نسأل الله تبارك وتعالى أن يكون هذا العمل، وهو جهد المقل، عونا للباحثين وخالصا لوجهه الكريم.

والحمد لله رب العالمين

أحمد زكي يماني

رئيس

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي

التحقيق
بين ضبط النص والتعليق عليه

بشّار عوّاد معروف

توطئة:

بين التحقيق والتعليق

يهدفُ علم تحقيق النصوص إلى تقديم نَصٍّ صحيح مطابقٍ لما كتبَهُ مؤلفُه وارتضاه في آخر حياته، وتوثيقه نسبةً ومادةً، والعنايةِ بضبطِهِ وتوضيحِ دِلالاته التي قصدَها مؤلفُه.

وحين بدأ العربُ يُعْنَون بتحقيق المخطوطات العربية ونَشْرها ظهرَ رأيان في الطريقة التي يتعيّن اتِّباعُها عِندَ نشر التراث العربي، **الأول**: يرى الاقتصارَ على إخراج النص مُصَححًا مُجَردًا من كل تَعْليق، **والثاني**: يرى أنّ الواجبَ يقضي توضيح النص بالتعليق على كُلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ توضح النّص حتى يكونَ كالشرح لذلك النص.

وقد نُشِرَ الكثيرُ من النُّصوص خالية من التّعليقات، أو تكادُ، تتفاوت في صحتها بحسبِ جَوْدة النُّسَخ المُعْتَمدة في النّشْرِ من جهة،

ومدى معرفة القائم على نشرها «المحقق أو المصحح» بموضوع النص وقدرته على قراءة النص قراءةً صحيحةً وفَهْمه فهمًا قويمًا يبعده عن كثرة الخطأ والتصحيف والتحريف. ومَن يطالع الطبعات المتقنة التي أخرجتها مطبعة بُولاق ـ مثلًا ـ يعلمُ أنّ كبار المحققين لم يكونوا قادرين على إخراج نصوص أتقن ولا أصح من بعض تلك الطبعات. كما ظهرت في الوَقْت نفسه كتبٌ محققةٌ اقتصر فيها محققوها على ما هو ضروري من التعليقات.

ومما يؤسف عليه أن تظهرَ في العقودِ الأخيرة من المائة الماضية عشرات النُصوص، وقد بالغَ محققوها بتعليقات لا مُسَوِّغ لها، كأن المحقق يريد تفخيم النص الذي يحققه، أو تَوْبَلة الكتاب بها، تاركًا خلفه الصَعْب المُبْهَم الذي هو بالتعليق خليق، فظهرَ من الكُتب ما هو محرف النّص أو ناقصه، لكنه في الوَقْت نفسه مليء بتلك التعليقات التي لم تخدم النص، فظنّ بعضُهم أنّ هذا هو التحقيق الدّقيق.

لقد بَيّنتُ فيما تقدم أنّ التعليق الذي لا بد منه هو ذاك الذي يتوصل به المحقق إلى ضَبْط النص من حيث تنظيم مادة النص بما يُظهر معانيه ويوضح دلالاته، وتقييده بالحركات الضرورية التي تؤدي إلى قراءةٍ صحيحة وما يستلزمه كل ذلك من رجوع إلى الكُتب المعنية بهذا الفن، وتثبيت الاختلافات المهمة بين النُسخ والترجيح بينها

وما يحتاجه من تعليق يُعَلّل به ذاك الترجيح، والإشارة إلى الموارد التي اعتمدها مؤلف النص بعد الرجوع إليها، سواء أكان قد صرّح بها أم أغفل التصريح وتأكد للمحقق اعتماده عليها، والعناية بإثبات الاختلافات الجوهرية بين تلك الموارد والأصول وبين النص الذي ذكره المؤلف مقتبسًا منها، ثم متابعة النقول التي اقتبسها منه المؤلفون الذين جاءوا بعده وتثبيت مواضعها، ولا سيما فيما يتصل بالناقلين المُتْقنين، كلُّ ذلك من أجل خدمة النص وتوثيقه وتصحيح نسبته.

على أنّ هناك من التعليقات ما يمكن أن يقدِّمَ خدمةً إلى القارئ والباحث والمستفيد، فيُيَسِّر له مزيدَ استفادةٍ من النص، باعتبار أنّ المحققَ الذي سَبَرَ غَوْر النص من طول معاناته له وللنصوص التي تدور حوله أقدر على فَهْم هذا النص من أيِّ باحثٍ آخر وإن كان متخصصًا، فيُعلِّق على النص بما يُجَلِّيه ويُيسره، من نحو شرحٍ لمصطلح أو لفظٍ غريب، أو تعريفٍ بمبهم مَغْمورٍ، أو كلامٍ على الأحاديث وتخريجها، أو بيان الأوهام التي قد يقع فيها مؤلف النص المُحَقّق، أو تخريج للتراجم ونحوها. وهذا كله بلا شك لا علاقة له بضبط النص وتحقيقه، ومن ثم يمكن للمحقق أن يهمل أي أمرٍ من هذه الأمور، أو يُعطي له مزيدَ عنايةٍ بحسب ما يَرَاهُ مُناسبًا

لقارئ الكتاب، وطبيعة الكتاب نَفْسه، من غير أن يُعَدّ ذلك من باب الإهمال أو التقصير.

ولكن صار الكثير من المُتعانين لهذا العلم في عَصْرنا يخلطُ بين «التحقيق» و«التعليق»، مما خلقَ بلبلةً كبيرةً في طرائقِ المحققين واختلافًا بَيِّنًا في منهاجهم بسبب عدم اتضاح المَفْهُومينِ عند الكثرة منهم، وخَلْطهم بين التعليق الذي يهدفُ إلى ضَبْط النص وَتقْييده وبين التعليق الذي قد يفيد القارئ والباحثَ ويعينُه على مزيد استفادةٍ منه، حتى صِرْنا نجد في مُناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه من يعدُّ بعضَ هذه التعليقات أمرًا لا بُد منه، بل هو من شُروط التحقيق العلمي الرّصين، ووجدنا بعضَ من يَتعانى النّقْد، وهو لم يحقق في حياته كتابًا، يعد عدم تخريج شعرٍ في النص أو نسبة بيت مشهور إلى قائله نقصًا وعَيْبًا في علم تحقيق النصوص! بل بلغ الأمرُ ببعضهم أن يعد الطبعة السُّلطانية من «صحيح البخاري» أو طبعة إستانبول من «صحيح مسلم» غير محققة، لعدمِ وجودِ تعليقات عليها، مع أنهما من أصح الطبعات، ومن أجود التحقيقات التي يتمنى المحققون الكبار أن يصلوا إليها. وقد جاءني أحدُ الطلبة الرّاغبين في تسجيل موضوع رسالة في تحقيق المخطوطات، فاقترح، مع عدد من الطلبة الذين أنهوا المتطلبات الدراسية، أن يشتركوا في تحقيق «التاريخ الكبير» للإمام البخاري الذي حققه العلامة عبد

الرحمن المعلمي اليماني المكي، اعتقادًا منهم أن الكتاب غير محقق، لأن المحقق لم يذكر مصادر التراجم، ولا عَرّف بالتراجم الواردة عرضًا، ولا عَرّف بالبلدان، أو الأنساب، ولا شرحَ التراجم القصيرة... إلخ، وربما كان هذا رأي من أُلقي عليهم المحاضرات في تحقيق النصوص، ولم يعلموا أن تحقيق الكتاب المذكور من أجود التحقيقات، وأنّ محققه ـ رحمه الله ـ من أكابر المحققين المُتْقنين.

وقد صارَ من المُتَيقن عندي، من طولِ مُعاناتي لهذا العلم، أنّ التّعْليق على النص ينبغي أن تُراعى فيه طبيعة موضوع الكتاب ونوعية المُسْتفيدين منه، ومن ثم فهو يختلفُ من كتابٍ إلى آخر، فزيادة على ما لم يَذْكره المِزّي من أقوال الجرح والتعديل في المترجمين عند تحقيق كتابه «تهذيب الكمال» مثلًا يُعد من أكثر التعليقات فائدة، ذلك أنّ الكتاب مؤلفٌ لهذا الغرض أَصْلًا، ألا تَرَى كيف انتفعنا بمثل هذه الزيادات في تَعَقُّباتنا على الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» حين ألّفنا كتابنا «تحرير تقريب التهذيب». ومن ذلك تخريج الأحاديث والكلام عليها وبيان درجتها قوة وضَعْفًا من أنفع ما يُعَلِّق عليه محقق كتاب في الحديث النبوي الشريف، كما في تعليقاتنا على «موطأ» مالك برواية أبي مُصعب، وبرواية الليثي، وفي تحقيقنا لجامع التّرمذي،

و«**سنن ابن ماجة**»، و«**تاريخ مدينة السلام**» للخطيب البغدادي؛ لأن هذه الكتب من مظان الحديث. ومنه أيضًا بيان مَن اقتبسَ من **تاريخ الخطيب**، وبيان من اقتبس منه الذهبي في «**تاريخ الإسلام**»، وهلم جرّا، فكل كتاب يُعَلّق عليه بما ينفع ويجدي.

إن بعض هذه الأفكار الوجيزة كنتُ قد ضمنتها كُتَيِّبًا لي صدرَ في سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ببغداد بعنوان «**ضبط النص والتعليق عليه**» (ثم أعادت نشره مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٩٨٢م وأعيد طبعة في القاهرة سنة ٢٠٠١م)، وفي السنة التي كتبتُ فيها تلك التعليقة قامت المنظمة العربية للتّربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية (معهد المخطوطات العربية) بتأليف لجنة من كبار المحققين يومئذٍ لوضع مشروع «**أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه**» تشرفتُ أن أكون نائبًا لرئيسها شيخنا العلامة محمد بهجت الأثري طيّب الله ثراه، فَوَضَعَتْ تقريرًا تضمن «أُسس تحقيق التراث العربي» نشره المعهد المذكور بالعنوان نفسه بعد سنوات خمس (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، وهو لا يختلف في فحواه عما ذكرتُ، فكان من المتعين أن يُعَمّم ويُلْزم به المتعلمون لهذا العلم الجليل، ولكننا من أسف ما زلنا نجد خُلْفًا كبيرًا حتى في الرسائل الجامعية الصادرة عن بعض الجامعات العربية المحترمة.

إن منهج تحقيق المخطوطات لا يختلف عموما في إطاره العام من علم لآخر، ولكن قد تكون لبعض العلوم بعض الخصوصية تميزها عن غيرها.

ولا بد لي من إعادة التذكير بأن التعليقات على نوعين:

- نوع يقصد منه تحقيق النص وضبطه،

- وآخر يُعين المستفيد منه، ومن ثم أرى أن أتكلم على كل واحد منهما على حدة في مبحث مستقل.

المبحث الأول

تحقيق النص وضبطه

إن أبرز عمليات تحقيق النص وضبطه تتمثل في توحيد الانتساخ، وتنظيم مادة النص، وتثبيت الاختلافات بين النسخ والترجيح بينها بعد تعيين، والإشارة إلى مناجم النص والمقتبسين منه، وضبط ما يلتبس من النص بالحركات، وتلبية رغبات المؤلف، وتتكلم على كل واحدة منها بإيجاز.

أولًا: توحيد الانتساخ:

اختلف الكُتّاب والنُسّاخ في عصر المخطوطات وحتى هذا اليوم في رسم بعض الألفاظ والحروف، واستخدموا صيغًا متنوعة؛ لعدة أسباب، من أبرزها:

أ ـ دَفع الاشتباه وخوف وقوع القارئ في قراءة خاطئة.

ب ـ تَسْهيل عمل النُسّاخ.

جـ ـ عدم وجود وحدة كتابية تنظم مثل هذه الأمور، كالطباعة الحديثة في عصرنا.

ولذلك حذفوا بعض الحروف التي كان حقها أن تكتب، وزادوا حروفًا لم تكن من أصل اللفظ، وأبدلوا حروفًا مكان حروف أخرى.

١ ـ فمن ذلك: حذف الألف الوسيطة في كثير من الأعلام مثل «الحارث» و«خالد» و«إبراهيم» و«إسماعيل» و«إسحاق» و«هارون» و«مروان» و«سليمان» و«عثمان» و«معاوية».

فكتبوها: «الحرث» و«خلد» و«إبرهيم» و«إسمعيل» و«إسحق» و«هرون» و«مرون»، و«سليمن» و«عثمن» و«معوية» على التوالي.

وكتبوا: «التسموات» و«ثلثة» و«ثلثين» و«ثمنية» و«ثمنين» و«الملئكة» و«سبحنه» ونحو ذلك من غير ألف، فينبغي في رأينا إرجاع ما حذف لزوال العلة.

٢ ـ ومعظم القدماء، وكثير من أهل عصرنا يكتبون «مئة» بزيادة ألف «مائة» وإنما فعلوا ذلك خوفًا من اشتباهها بلفظة «منه»[1]، ولكن كثيرًا من المتعلمين صاروا يقرءونها بلفظ الألف، وهو خطأ مبين ما نحن بحاجة إليه بعد زوال العِلّة بظهور الطباعة الحديثة.

٣ ـ ومنه أيضًا: عدم وضع النقطتين تحت الياء المتطرفة في معظم المخطوطات، وقد أخذ به كثير من الناشرين والمحققين في عصرنا ولا

---

(١) انظر: صبح الأعشى للقلقشندي: ١٧٩/٣، والوافي للصفدي: ٣٨/١ وغيرهما.

سيما المصريون، فصارت تلتبس بالألف المقصورة، فالتبست عشرات أسماء منقوصة بأسماء مقصورة، أو صفات بمصادر، أو مصادر بمصادر، أو نحو ذلك، وما يزال الناسُ حتى يومنا هذا يُعانون التباس «المُتَوَفِّي» الذي هو الله سبحانه وتعالى «بالمُتَوَفَّى» الذي هو الإنسان، بسبب عدم إعجام الياء. وقد حاول بعضُ النُّساخ القدماء التفرقة بين الياء المتطرفة والألف المقصورة بأن رسم كل ألف وَرَدَتْ في آخر الكلم ألفًا قائمة.

ومن طريف ما وجدتُ في المخطوطات أن العلامة أبا الحجاج يوسف المِزّي قد أعجم الألف المقصورة التي على صورة الياء وأهمل الياء المتطرفة في الأجزاء التي وصلت إلينا بخطه من كتابه العظيم «**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**»[1]، والظاهر أنه إنما أعجمَ الألف لقلة دورانها في كتابه إذا قيس بكثرة دوران الياء المتطرفة، وهو في كل حالٍ إنما قصد التمييز حسب، لذا نرى ضرورة إعجام الياء المتطرفة دفعًا لمثل هذا اللبس وتيسيرًا للقارئ وتقويمًا لقراءته.

٤ ـ ولم يكن القدماء في الأغلب الأعم يكتبون الهمزة، ونادرًا ما يفعلون ذلك، فأدى هذا الأمرُ إلى اختلاط المقصور بالممدود، والكتبُ المطبوعة مليئة بمثل هذا الاختلاط، حسبك أن تُمْعِن النظر

---

(١) انظر: مقدمتنا للمجلد الأول من «تهذيب الكمال» بيروت، ١٩٨٠.

فيها لتجد منها عشرات الأمثلة. فينبغي للمحقق ملاحظة هذا الأمر والتروي فيه ومراجعة المعجمات اللغوية والرجالية قبل القطع به.

ويلاحَظ أن كثيرًا من النساخ يضع مدة على الألف الذي يسبق الهمزة نحو كتابتهم «عليآ» و«شيمآ» ونحوهما فيتعين الانتباه إلى ذلك.

٥ ـ ومنه أيضًا: إثبات ألف «ابن» أو حذفها، حيث تجد هذه الألف محذوفة وتجدها تارة أخرى مثبتةً في الموضع الذي حُذِفت فيه، وأهل العربية مختلفون في ذلك اختلافًا كبيرًا[1]. فيتعيّن وضع قاعدة عامة لذلك يسير عليها المحققون. أما نحن فنرى حذفها في جميع المواضع إلا عند مجيئها مفردة أو في بداية السطر أو قبل الصفات المادحة مثل «الإمام» و«الحافظ» و«الشيخ»، والأنساب مثل «البغداديّ» و«الدمشقيّ» و«البصريّ» ونحوها، والألقاب مثل «جمال الدين» و«مُحيي الدين» و«الأثير» و«الفاروق» ونحوها.

٦ ـ واستعمل المُؤَلِّفون والنُّسّاخ جملة مختصرات اعتاد المحدثون خاصة استعمالها في الأسانيد من قديم الزمان وهلم جرًا إلى أزمنة متأخرة، واقتصروا على الرمز في بعض ألفاظ التحمل.

---

(١) انظر: «**درة الغواص في أوهام الخواص**» لأبي محمد القاسم الحريري، ومقدمة شيخنا العلامة الدكتور مصطفى جواد، رحمه الله لـ«المختصر المحتاج إليه»، ومقدمتنا لكتاب «**التكملة**».

فكتبوا مثلًا من «حدثنا» الثاء والنون من غير نقط «ثنا»، وقد تحذف الثاء ويقتصر على «نا».

وكتبوا من «أخبرنا» الهمزة والنون والألف من غير نقط «أنا»، أو الهمزة والباء والنون والألف من غير نقط «أبنا»، وقال الصفدي: «ولم يكفهم هذا حتى حذفوا «قال» جملة كافية إذا وقعت بين فلان وبين أخبرنا، وبعضهم حذفها خطًا ولفظًا»[1]. والأحسن في رأينا إثباتها كاملة كما تلفظ؛ لأن كثيرًا من طلبة العلم صاروا يقرءونها بصورتها المختصرة من جهة؛ ولأن كثيرًا منهم أيضًا صار يظن أن (أبنا) إنما هي اختصار للفظة «أنبأنا» مع أن المُحَدِّثين لم يُجوّزوا فيها اختصارًا البتة[2]. كما أننا نرى إثبات «قال» في موضعها لأن الناس لم يعودوا يقرءونها، ولنا في ذلك سلف، فقد أثبتها المزي بخطه في نسخته من «تهذيب الكمال»، وهو ينقل من نسخة السميساطية من «تاريخ مدينة السلام» للخطيب التي خلت من هذه اللفظة واستعملت المختصرات حسبُ.

وقد تبدو هذه الأمورُ أوّل وهلةٍ أنها ليست بمجموعها من الاهمام بحيث يقال فيها: أخطأ فلان وأصاب فلان، لكنها صارت من غير شك تؤدي إلى أخطار لا يمكن تَجَاهُلها، منها على سبيل الاختصار:

---

(١) الوافي بالوفيات: ١/٤١.

(٢) انظر: كتب مصطلح الحديث، ومنها مثلًا «تدريب الراوي» للسيوطي: ٣٠٢ فما بعد.

أ ـ التباس المقصور بالممدود.

ب ـ التباس المقصور بالياء.

جـ ـ ظهور تسميات غير موجودة أصلًا، مثل «الحرث» و«خلد» و«صلح» ونحوها مع أنها «الحارث» و«خالد» و«صالح» وهلم جرًا.

د ـ صعوبة قراءة الخط العربي بسبب الحذف أو الزيادة.

هـ ـ ظهور أخطاء القراءة عند جمهرة المتعلّمين في قراءة «مئة» بسبب رسمها بزيادة الألف «مائة».

ومهما يكن من أمر فقد أصبحتْ مسألة رسم الكتابة من الأمور المهمة في عصرنا؛ لأنها أُولى وسائل المعرفة، يشكو منها العالم كما يشكو منها المُتَعلِّم على ما قرّرَه عَلّامة العراق أُستاذنا الشيخ محمد بهجت الأثري ـ رحمه الله ـ[1].

ثانيًا: تنظيم مادة النص:

لم يكن المؤلفون والنُسّاخ يُعْنون في الأغلب الأعمّ بتنظيم مادة النص كما هو متعارف عليه في عصرنا من حيث بداية الفقرات

---

(١) راجع تقريره الماتع المرفوع إلى المجمع اللغوي بالقاهرة والمنشور في مجلة المجمع العلمي العراقي: م٤ العدد: ١ ص٣٢٠ فما بعد، بغداد، ١٩٥٦.

ووضع النقط عند انتهاء المعاني، ووضع الفواصل التي تظهرها وتميزها، بل يسردون الكلام سردًا ويوردونه متتاليًا، فيتعيّن على محقق الكتاب عندئذ إعادة تنظيم المادة بما يفيد فهم النص فهمًا جيدًا ويوضح معانيه، ويظهر النقول والتعقيبات بصورة واضحة وذلك عن طريق تقسيمه إلى فقرات وجمل.

ولعل من أكثر الأمور أهمية في تنظيم النص تعيين بداية الفقرة، حيث إن بداية الفقرة تقدم انطباعًا بأن المادة التي تتضمنها تكوّن وحدة مستقلة ذات فكرة واحدة، ومرتبطة في الوقت نفسه بالسياق العام لمجموع النص.

ففي التراجم مثلًا يمكن تقسيم الترجمة إلى عدة مجاميع مستقلة، تكوّن بداية للفقرات، وهي في الوقت نفسه العناصر الرئيسة المكونة للترجمة عند مُؤَلِّف مُعَيّن.

وعلى الرغم من أن المادة المتوفرة في ترجمة ما عند مُؤَلِّف مُعَيّن تختلف حسب منهج ذلك المؤلف من جهة، وحسب طبيعة المترجم له، ومكانته العلمية، أو الأدبية، أو السياسية من جهة أخرى، فإن المحقق يستطيع بعد دراسة النص أن يضع لنفسه منهجًا موحدًا في تنظيم النص استنادًا إلى ذلك.

ولو ضربنا مثلًا لتنظيم تراجم العلماء لاستطعنا من غير شك أن نترسّم الوحدات الرئيسة الآتية:

أ ـ اسم المترجم ونسبه ولقبه وكنيته ونسبته.

ب ـ مولده أو ما يدل على عمره.

جـ ـ نشأته ودراساته وأخذه عن الشيوخ.

د ـ إنتاجه (مؤلفاته) وتلامذته.

هـ ـ منزلته العلمية وآراء العلماء فيه.

و ـ تحديد تاريخ وفاته.

ز ـ بعض الأمور المتصلة به.

وقد تتوفر هذه الأمور جميعها في الترجمة الواحدة، وقد توجد طائفة منها، أو لا يتوفر منها إلا القليل حسب الموازين التي ذكرناها قبل قليل.

ومما لا شك فيه أن النقل عن كل مورد من الموارد التي اعتمدها مؤلف النص يكون وحدة قائمة بذاتها، فيتعين على المحقق حينئذٍ أن يبدأ النقل بفقرة مستقلة يُنهيها عند الانتهاء من النقل.

وهنا تَكْمن الصعوبةُ وتظهرُ براعةُ المحقق، وذلك لعدم وجود أسلوب واضح عند مؤلّفي النصوص العربية في ذكر المصادر، فكان بعضُهم يشيرُ إليها والآخرُ يغفلُ عنها.

وكان المؤلفون الذين يُعنون بذكر مصادرهم يستعملون عادة عبارات دالّة على بداية النقل مثل «قال» و«ذكر» و«وجدت بخط فلان» ونحوها. ويستعمل بعضُهم عباراتٍ دالة على انتهاء النقل، نحو قولهم: «انتهى»، أو «هذا آخر كلام فلان».

ولكن الصعوبة تظهر في عدة أُمور منها:

أ ـ أن بعض المؤلِّفين يُرجئ ذكر المصدر إلى نهاية النص فيعبر عنه بما يدل عليه نحو قول الذهبي في «تاريخ الإسلام» عند انتهاء نقله: «قاله الفلاس» أو «قال يحيى بن منده ذلك» أو «ذكر هذا ابن السباعي» أو «ذكر هذا كله المسبحي» ونحوه، فهذا تعيين لانتهاء النقل، ولكننا نبقى في حيرة لمعرفة بداية النقل لعدم وجود ما يُثْبت بدايته، وليس لنا إلا الرجوع إلى الموارد الأصلية لتثبيت مواضع النقول، أما إذا كان الكتاب مفقودًا فليس للمحقق إلا معرفته الواسعة و براعته وتَفَهُّمه لطبيعة الكتب مما يُعينه على معرفة ذلك.

ب ـ عدم إشارة كثير من المؤلفين إلى انتهاء النقل البتّة.

جـ ـ أن الغالبية العُظمى من المؤلفين كانوا يذكرون المؤلف ولا يعيّنون الكتاب، فيقتصرون مثلًا على القول: «قال خليفة»، أو «قاله الإدريسي» أو «قال موفق الدين ابن أبي أصيبعة» ونحو ذلك، مع

أن كثيرًا من المؤلفين العرب قد ألفوا أكثر من كتاب، ولا يستطيع إلا المحقق البارع معرفة مواضع النقول وتعيين الكتاب المقصود.

كل هذه الأمور توضح أن عملية تنظيم النص ليست من السهولة واليُسر بالذي يتصوّره بعضُهم، وأنها تحتاجُ إلى معرفةٍ تامةٍ بمناهجِ المؤلفاتِ العربيةِ وسَعَةِ اطلاعٍ عليها واضطلاعٍ بها.

ثالثًا: المقابلة بين النسخ والتعليل عند الترجيح:

جرت عادة كثير من المحققين أن يُثْبتوا الاختلافات بين النسخ عند المقارنة بينها في هامش الكتاب، وبالغ كثير منهم في إيراد كل اختلاف بين النسخ وإن كان تافهًا، لكنهم في الأغلب الأعمّ كانوا يتخذون النسخة الأم أصلًا ويثبتون كل الاختلافات الأخرى في الهامش من غير ترجيح، وهي عملية لا تُقَدِّم فائدة كبيرة؛ إذ إنها تترك عمليًا الترجيح للقارئ الذي لم يَسْبُرْ غَوْرَ النصِّ كما سبره مُحَقِّقُه من طول معاناته له وصَرْف جُمّاع وقته وهمته إليه.

ومن هذا المنطلق يتعيّن على المحقق إثبات ما يراه صوابًا في أصل النص، وتدوين ما يراه غلطًا أو ضعيفًا في الهامش[1]، اللهم إلا إذا

---

(١) جاء مثلًا في المطبوع من «كتاب الوافي» للصفدي (٤٦/١ تحقيق ريتر): «نقلت من خط الإمام العلامة الحجة شيخ الإسلام قاضي القضاة تقي الدين أبو =

كانت النسخةُ بخط المؤلف أو إذا تأكد له من غير أدنى ريب أن هذا هو اختيارُ المؤلف. فعليه في مثل هذه الحالة أن يثبت اختيار المؤلف في أصل النص وإن كان غلطًا[1]، ويُصَحِح في الهامش.

والمهم في كل هذه الأحوال التي ذكرناها أن المحقق مُطَالب دائمًا بتعليل الترجيح، وبيان الأدلة التي دفعته إلى هذا الاختيار، حيث تصبح المقارنة بغير هذا التعليل خالية من أية فائدة ولا تقدم أي توثيق أو دعم لصحة النص. أما الترجيح بغير تعليل فإنه يوقع في الوهم ولا يُقَدِم قراءة صحيحة للنّص.

فمن أمثلة ذلك: ما جاء في كتاب «العبر» للذهبي حيث رَجّح محقق الجزء الرابع الدكتور الفاضل صلاح الدين المنجد اسم «الحُطْئة» بدلًا من «الحُطيئة» في ترجمة أبي العباس أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن الحُطَيئة المتوفى سنة ٥٦٠ من غير تعليل، بل قال في الهامش: « كذا ضبط في الأصل، وفي «الشذرات» «الحطيئة»، وفي «النجوم»:

= الحسن». فعَلّق المحقق الفاضل على لفظ «أبو» بقوله: «لعله أبي». وهذا تعليق واهٍ وكان حريًا بالمحقق أن يصححه في الأصل من غير نقاش، لعدم وجود أدنى احتمال بصحة نسبته إلى الصلاح الصفدي العالم المشهور بالعربية.

(١) ولا ينطبق ذلك على الآيات القرآنية الكريمة، فالكتاب العزيز واحد ثابت محفوظ قد تولى الله ـ سبحانه ـ حفظه، ولا يأتيه الباطلُ من أية جهة كانت.

«الحُطَيئة» خطأ»[1]. هكذا قال، ولو عَلّل لوجد نفسه مخطئًا في هذا الترجيح غير المُعَلّل، ولوجدَ أن الذي أثبته في الهامش هو الصحيح؛ ذلك أن الناسخ قد كتب الهمزة ياءً فلما اجتمعت عنده ياءان دمجهما وشدّدَها، فكتبه «الحطيّة»، وقرأه المحقق «الحطئة»، وقد قيّده شمس الدين ابن خَلِّكان بالحروف فقال: «بضم الحاء المهملة وفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعد الهمزة هاء»[2].

ومن ذلك مثلا: ما وَرَد في كتاب «المُشتبه» للذهبي الذي حققه الشيخ البجاوي، فرجّح وفاة أبي الحسن علي بن عبد الله ابن البُتَيّ المَشهور بسرعة القراءة سنة ٦٧١هـ بدلًا من سنة ٦٠٧هـ وعلق في الهامش قائلًا: «في م، ص: ٦٠٧»[3] وترك الأمر هكذا، فلو راجع ودقق وأتعب نفسه قليلًا لوجد أن الذي أثبته في الهامش هو الصواب، وأن الذي أثبته في الأصل خطأ مبين لم يقل به لا الذهبي ولا غيره، وقد ذكره الذهبي نفسه في وفيات سنة ٦٠٧ من «تاريخ

---

(١) العبر: ١٦٩/٤.

(٢) وفيات الأعيان: ١٧١/١ من طبعة العالم إحسان عباس.

(٣) المشتبه: ١١٧ – ١١٨.

الإسلام»[1]، وأكد وفاته هذه في «المختصر المحتاج إليه»[2] و«معرفة القراء الكبار»[3]، كما ذكر وفاته في الثامن من رمضان من السنة قبله ابنُ الدُّبَيْثي[4]، والزكيّ المنذري[5]، والجمالُ ابنُ الصابوني[6]، وذكره بعده العلامةُ ابنُ ناصرِ الدين في «توضيح المشتبه»[7] وغيرهم[8].

وجرت العادة عند بعض المَعْنيين بالتحقيق مقارنة النص ببعض الكتب المطبوعة التي أوردت المادة التاريخية الموجودة في النص من غير اعتناء باختيار الطبعات الدقيقة التي تستحق أن يُقارِن المحققُ نصّه بها، حيث تؤدي المقارنةُ بالطبعات الرديئة إلى زيادة اضطراب النص وتكثيرِ الهوامشِ بغير فائدةٍ تُرتجَى ولا عائدةٍ تعمُّ النصّ.

---

(1) تاريخ الإسلام: ١٣/١٦٧.

(2) المختصر: ٣/١٤٩.

(3) معرفة القراء: ٢/٥٨٧.

(4) ذيل تاريخ مدينة السلام: ٤/٥٧٣.

(5) التكملة/ الترجمة: ١١٦٦ وتعليقنا عليها.

(6) تكملة إكمال الإكمال: ٦١.

(7) توضيح المشتبه: ٢/٧٢.

(8) وانظر أيضًا غاية النهاية لابن الجزري: ١/٥٢٦.

مثال ذلك: ما جاء في مقدمة «**معجم السفر**» للسِّلَفي: «أبو العباس أحمد بن عبد الغفار بن أمشته»، فعلّقت المحققة الفاضلة على لفظ «أمشته» بقولها: «في **تذكرة الحفاظ**: أسنة»[1]، وما انتبهتْ إلى أن كلا اللفظين مُصَحّف، وأن الصواب فيه «أشته» بفتح الهمزة[2] وسكون الشين المعجمة وفتح المثناة، كما في «**المشتبه**» للذهبي[3].

والطريفُ أن السِّلَفي نفسه قد ترجم له في «**معجم السّفر**»[4] لكن المُحَقِّقة لم تنتبه إلى ذلك، فلو أن المُحَقِّقة رجعتْ إلى الكتب المختصة لما وقعتْ في هذا الخطأ الذي هو كثيرٌ في هذا الكتاب.

ومن ذلك: ما ورد في الجزء الأول من «**تاريخ ابن الفرات**»[5]: «وقال الحافظ ابن الجوزي... وحدثني عبد الحياني».

وعلّق عليها المُحَقِّق بقوله: «في الأصل: وحدثني عبد الله الجباي العبد الصالح ـ صححت بعد مراجعة المصدر السابق وابن خلكان «**وفيات الأعيان**» ١/٢٣٦».

---

(١) معجم السفر: ٢١ (بتحقيق بهيجة الحسني).

(٢) وقد ضمها بعضهم (انظر تبصير المنتبه لابن حجر: ١/٢٠).

(٣) المشتبه: ٢٨، وانظر العبر: ٣/٢٣١.

(٤) معجم السفر: ١/١١٣.

(٥) ص٢٠٦.

فهذا تعليقٌ واهٍ، إذ إن كتابًا مثل «المنتظم» المطبوع طبعة رديئة لا يمكن أن يُتخذ أساسًا في التصحيح، ولا طبعة الشيخ محيي الدين عبد الحميد لكتاب «وفيات الأعيان» الرديئة السقيمة المليئة بالتصحيف والتحريف والسقط.

والحق أن النص كان صحيحًا فأبدله المحققُ خطًا، فالرجل المذكور هو: «عبد الله الجُبّائي».

قيّده الذهبي في «المُشْتبه» فقال[1]: «وعبد الله بن أبي الحسن الجُبّائي، من الجُبّة من عمل طرابلس نزل أصبهان وحدث...»، وذكره ياقوتُ الحموي في (جبة) من «معجم البلدان»[2]، وابنُ نقطة في (الجبائي) من «إكمال الإكمال»[3]، وفي كتاب «التقييد» له أيضًا[4]، والزكي المنذري في «التكملة»[5]، وابنُ رجب[6]، وابن ناصر الدين[7]،

---

(١) ص١١٧.

(٢) ١٠٩/٢ (ط. دار صادر).

(٣) إكمال الإكمال: ٢٠١/٢.

(٤) الورقة: ١٣١ من نسخة الأزهر.

(٥) الترجمة: ١٠٥٩.

(٦) الذيل على طبقات الحنابلة: ٤٤/٢-٤٧.

(٧) توضيح المشتبه: ١٤٣/٢.

وابن حجر[1]، والتادفي[2]، وابن العماد[3]، والقنوجي[4].

فلو رجع المُحَقِّق إلى بعض هذه الكتب الجيدة لما وقع في هذا الخطأ، لا سيما مشتبه الذهبي، وتوضيح ابن ناصر الدين، وتبصير ابن حجر، ومعجم ياقوت وغيرها.

والحقّ أن السلف الصالح من علمائنا قد تنبهوا إلى أهمية مراجعة النسخ الصحيحة أو الكتب المعنية عند ضبط أسماء الناس وكُناهم وألقابهم وأنسابهم وأسماء المواضع ونحوها، فكانوا يُعنون بانتقاء أصح النسخ عند اعتمادها في النقل، ويُنبهون على أن ما نقلوه هو من خط المؤلف أو خط عالم ثقة متقن صحيح النقل جيد الضبط.

ولا شك أن غايتهم من كل ذلك إنما كانت ترمي إلى تصحيح النص وتدقيقه وتطمين القارئ إلى صحة ما كتبوه.

رابعًا: الإشارة إلى موارد النص:

من أجل توثيق النص يتعين على المحقق العودة إلى الموارد التي استقى منها مؤلف النص مادته والإشارة إليها، سواء صَرّح

(1) تبصير المنتبه: ١/٢٨٨.

(2) قلائد الجواهر: ١٢٩ - ١٣٠.

(3) شذرات الذهب: ٥/١٥ - ١٦.

(4) التاج المكلل: ٢١٩.

بها أم لم يُصَرّح، ذلك أن المحقق المتخصص بالنص الذي يحققه من المفروض أن يكون عالمًا به وبموارده بعد أن سبر غوره وقابله بالنصوص التي سبقته من بابته، ثم مقابلة ما ورد في النص محقق بها وتثبيت الاختلافات الأساسية. وقد يجد المحقق لكتب التراجم شيئًا من الصعوبة في معرفة المورد، لأن المؤلفين في تلك الأعصر لم يروا ضيرًا في النقل من الموراد التي سبقتهم من غير إشارة إليها، فضلًا عن أن بعض المؤلفين الذين يستعملون الإسناد كانت مصادرهم في كثير من الأحيان تختفي في ثنايا الأسانيد، وآية ذلك أن المؤلف غالبًا ما كان يتوصل إلى المورد بإسناده إليه، فإذا كان هذا المورد ممن يستعمل الإسناد أيضًا، اتصل الإسناد، وصار من الصعب معرفة المصدر الحقيقي الذي ينقل منه المؤلف.

ومن أمثلة ذلك أنني حينما حققت كتاب الذهبي العظيم «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام»، لم أكتفِ بالإحالة على كل مورد صَرّح بالنقل منه، فقد اجتهدت أن أقف على المورد الرئيس الذي نقل منه الترجمة، سواء أشار إلى ذلك أم لم يشر إليه، وقد ساعدني على ذلك معرفتي التامة بالكتاب ومعاناتي له عشرات السنين، وأعتقد أنني وفقت في ذلك إلى حد بعيد.

خامسًا: مقابلة النص بمن اقتبس منه:

من المعلوم أن كثيرًا من النصوص التراجمية، لا سيما القديمة والأصيلة منها، صارت مصدرًا رئيسًا لكثير من المصنفين الذين تدور المدة التي استغرقها ذلك النص؛ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: «طبقات ابن سعد»، و«طبقات خليفة»، و«تاريخ البخاري الكبير»، و«الأوسط»، و«الصغير»، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي، و«ثقات ابن حبان»، و«المجروحين»، وكتب يحيى بن معين والإمام أحمد في الرجال، و«ضعفاء العقيلي»، و«الكامل لابن عدي»، و«تاريخ الخطيب» وغيرها من عشرات المصادر. وتزداد أهمية هذا الأمر حينما لا تتوفر من النسخ الخطية إلا نسخة واحدة، أو نسخًا سقيمة تحتاج إلى مزيد توثيق فتكون تلك النقول عندئذٍ نسخًا أخرى.

وعلى الرغم من وقوفي على نسخ متعددة من «تاريخ مدينة السلام» للخطيب البغدادي من المدينة المنورة، والقاهرة، وتونس، والجزائر، وإستانبول، وباريس، ولندن، وإيرلندا، فإنني كنت حريصًا على تتبع النسخ الأصيلة التي نقل منها العلماء المتقنون، فعرّفت بها، ثم تتبعت الناقلين منها مثل الأمير ابن ماكولا في «الإكمال»، وابن أبي يَعْلى في «طبقات الحنابلة»، والسمعاني في «الأنساب»، وابن الجوزي في كتبه لا سيما «المنتظم»، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»، وياقوت

الحموي في كتابيه «معجم الأدباء» و«معجم البلدان»، وابن خلكان في «وفيات الأعيان»، والمِزّي في «تهذيب الكمال»، والذهبي في كتبه لا سيما «تاريخ الإسلام»، وغيرهم.

وكل هؤلاء الذين ذكرتُ كانوا من كبار المُصَنفين المُتْقنين الذين عُنُوا بانتقاءِ النُسخ الجيدة من هذا التاريخ عند الاقتباس منه. وأخص بالذكر منهم: السمعاني والمزي والذهبي.

ومن أجل ذلك كُلِّه كنتُ حريصًا على ذكر أبرز من اقتبس من الخطيب في كلِّ ترجمة من تراجم الكتاب، وعددتُ ذلك نُسخًا أخرى يُقابل بها، وربما اقتصرت على قسم منها وأهملت البعض حسب الأهمية.

ولما كان المزي قد سَلَخ جميع تراجم تاريخ الخطيب الداخلة في نطاق كتابه العظيم «تهذيب الكمال» كما صَرّح في مقدمة كتابه[1]، واعتمد النُسخ الموثقة ودقق في النَقْل فحرص حِرْصًا شديدًا على نَقْل النصوص من غير تغيير أو تبديل حتى وإن كان فيها خطأ، فقد كنتُ حريصًا على مُقابلة كل ما نقله منه وعددتُه نُسخة مُتْقنة من تاريخ الخطيب رقمت لها (ت).

---

(1) تهذيب الكمال: ١/١٥٢ - ١٥٣.

أما «أنساب السمعاني»، فإنّ الدارس لموارده يعلم بما لا يقبل الشك أن مؤلفه أقامَ قواعده وأسسه على المادة التي اقتبسها من «تاريخ الخطيب»، لكن تحقيق نصه تفاوتت جودته بعد وفاة العلّامة المحقق الجِهْبذ عبد الرحمن المُعَلِّمي اليماني المكي -رحمه الله- الذي حقق المجلدات الستة الأولى منه حسب، فكنت كثيرًا ما أرجع إلى بعض مخطوطاته بعد هذه المجلدات، فأقابلُ بها نص الخطيب.

كما عُنيت عنايةً خاصةً بتتبع نقول الذهبي في كتبه، وركزت على كتابين منهما: الأول هو كتابه العظيم «تاريخ الإسلام»؛ لأنه أس كُتُبه ولوجود أكثر ما نَقَله من «تاريخ الخطيب» عندي بخطه، مما أعانني كثيرًا على تَرْجيح قراءة على أخرى عند الالتباس. والثاني هو «سير أعلام النبلاء» لجودة تحقيقه وضَبْطه، وهو مما أشرف عليه صديقنا علامة الديار الشامية الشيخ شعيب الأرنؤوط حفظه الله وشاركتُ في بعض أجزائه. ومما يزيد قيمة نقول الذهبي ويعليها اعتماده نسخة الزّعْفراني المُتقَنة التي كانت موقوفة بالسُمَيْساطية.

سادسًا: ضبط ما يلتبس من النص بالحركات:

وينبغي للمحقق أن يُقَيِّد النص ويضبطه بالحركات، ولا سيما فيما يشتبه من الألفاظ وأسماء الناس وكُناهم وأنسابهم وألقابهم وأسماء

المواضع والبلدان، فضلًا عن تقييد ما يراه حَرِيًا بالتقييد من اللغة والنحو، بغية توضيح المعنى ودفع الاشتباه عنه.

وقد صرت أعتقد في السُنَيات الأخيرة أن ضبط النص بالحركات من أكثر الأُمور أهمية في تحقيق النصوص، لما يُتَوخى من فوائده الجَمّة، التي منها:

أ ـ تمييز التحقيق الجيد من الرديء والتعرف على جهود المحقق ومراجعته وتحرِّيه وتدقيقه.

ب ـ إظهار المعنى الحقيقي للنص ودفع أي إيهام قد يقع فيه القارئ بسبب عدم وضوح موقع الكلمة الإعرابي له.

جـ ـ أن هذه الطريقة تقوّم لسان القارئ وتعوّده القراءة السليمة والنطق الصحيح ثم الحفظ القويم، سواءً أكان ذلك في اللغة أم أسماء الأعلام، أم غيرهما، فتُغنيه القراءةُ الكثيرةُ عن كثير من القواعد وحفظها، إذ يصبح النطق السليم عنده عادة لا يحتاج إلى تفكير كثير.

د ـ رفع الاشتباه عن الأسماء والكنى والألقاب والأنساب والألفاظ المؤتلفة الرسم والنقط، المختلفة الحركات، مثل «حَمِيد»، و«حُمَيْد»، و«سَلِيم» و«سُلَيْم» و«مُسْلِم» و«مُسَلّم»، و«البَرْقي» و«البَرَقي»، و«البَطِي» و«البُطِي» و«البَطِيء»، و«الجَلّابي» و«الجُلّابي»، و«السَلَفي»

و«السِّلَفي» و«السُّلَفي»، و«السِّلْقي» و«السَّلَقي» ونحو ذلك مما هو معروف عند أهل هذا الفن.

يضاف إلى ذلك أن على المُحَقِّق تقييد كل ما يشتبه من الأعلام والأعلام، سواء أكان الاشتباه بالرسم أم باختلاف النقط أم بالحركات

وينبغي للمحقق الرجوعُ إلى الكتب المتخصصة في كل فن من هذه الفنون.

فيرجع في تقييد اللغة وضبطها إلى المعجمات اللغوية المعتمدة. كـ «صحاح الجوهري»، و«لسان ابن منظور»، و«قاموس الفيروزآبادي»، و«تاج السيد الزّبيدي» ونحوها.

وفي الأنساب إلى كتب الأنساب، مثل «أنساب السمعاني». و«لباب ابن الأثير»، وغيرهما.

وفي الألقاب إلى المؤلفات المختصة بها، كتلك التي لابن الفوطي وابن حجر والسخاوي.

وفي المواضع إلى المعجمات الجغرافية كـ«معجم ياقوت»، و«مراصد ابن عبد الحق البغدادي» ونحوها.

ولعل من أعظم الكتب في هذا الفن خطرًا وأكثرها نفعًا وأبقاها على الأيام أثرًا هي كُتب المُشْتبه.

وقد بذل العلماء المسلمون من السلف الصالح جهودًا جبارة في تقييد مَنْ فيه أدنى اشتباه من أسماء الناس وكُناهم وألقابهم وأنسابهم وأسماء المواضع، باعتبار أن الأسماء شيء لا يدخله القياس، ليس هناك شيء قبلها يدل عليها ولا شيء بعدها يدل عليها، فليس لها إلا التقييد والضبط، سواء أكان التقييد والضبط بالقلم (يعني وضع الحركات فوق الحروف) أو التقييد والضبط بالحروف كما هو مشهور.

وهذه الكتب هي المرجع الأمين والركن الركين التي يجب على كل محقق أن يعرفها ويطلع عليها ويقتنيها.

وتضم المكتبة العربية اليوم عددًا لا يُسْتهان به من الكتب المؤلفة في هذا الفن الجليل الخطير، حيث شمّر العلماءُ عن سواعدهم منذ فترة مبكرة، وألّفُوا فيه، منهم مثلًا:

١ ـ حمزة الأصفهاني المتوفى سنة ٣٦٠هـ في كتابه «**التنبيه على حدوث التصحيف والتحريف**»، عرض فيه للخط العربي وصفته وتطوره، وما وقع فيه كبارُ العلماء وغيرهم من التصحيف الشنيع[1].

---

[1] طبع بدمشق سنة ١٩٦٨م بتحقيق الدكتور أسعد طلس، رحمه الله.

٢ ـ أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري المتوفى سنة ٣٨٢هـ في كتابه «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف»[١].

٣ ـ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي المتوفى سنة ٣٨٥هـ في كتابه «المؤتلِف والمختلِف»[٢]. وهو من الكتب الرئيسة التي أفاد من الخطيبُ البغداديُّ في مؤلفاته كما أفاد منه كُتّابُ المشتبه الآخرون.

٤ ـ أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري المتوفى سنة ٤٠٩هـ في كتابيه: «المؤتلف والمختلف»[٣] و«مشتبه النسبة»[٤]

٥ ـ الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ في كتابه «تلخيص المتشابه الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم»، وهو كتاب حافل[٥]

٦ ـ وممن كتب في المؤتلف والمختلف من أسماء القبائل الأديب المشهور محمد بن حبيب البغدادي المتوفى سنة ٢٤٥هـ في كتابه «مختلِف القبائل ومؤتلِفها»[٦].

---

(١) طبع بالقاهرة سنة ١٩٦٣م بتحقيق عبد العزيز أحمد

(٢) نشرته دار الغرب في ستة مجلدات سنة ١٩٨٦م بتحقيق موفق عبد القادر

(٣) نشرته دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة ٢٠٠٧م في مجلدين

(٤) طبع بالهند سنة ١٣٢٧هـ بتحقيق محمد محيي الدين الجعفري

(٥) منه نسخة بدار الكتب المصرية

(٦) طبعه وستنفلد الألماني سنة ١٨٥٠م

٧ ـ وألف أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي المتوفى سنة ٣٧٠هـ «**المؤتلِف والمختلِف في أسماء الشعراء وكُناهم وألقابهم وأنسابهم**»[١].

٨ ـ أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني الأندلسي المتوفى سنة ٤٩٨هـ في كتابه النافع «**تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكل**»، ضبط فيه كل ما يقع فيه اللبس من رجال «**صحيحي البخاري ومسلم**»، وعندي منه نسخة مصورة، وطبع بعد ذلك.

٩ ـ وفي القرن الخامس الهجري وُضع أضخم كتاب في هذا الفن حتى ذلك العصر هو كتاب «**الإكمال**»[٢] للأمير ابن ماكولا المقتول سنة ٤٧٥هـ، حيث جمع فيه معظم الكتب المتقدمة واستوعبها استيعابًا ذكيا فصار كتابه مُعَوِّضًا عن معظم تلك الكتب، وهو كتاب لا يستغني عنه المحقِّقون المَعْنيون بتحقيق الكتب التي تناولت عصره والعصور السابقة له.

١٠ـ وفي بداية القرن السابع الهجري ألف الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الغني المعروف بابن نُقْطَة البغدادي الحنبلي المتوفى سنة ٦٢٩هـ كتابه

---

(١) طبع بالقاهرة سنة ١٣٥٤هـ.

(٢) حقق الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني المكي ستة أجزاء منه كان آخرها سنة ١٩٦٧م وتوفي ـ رحمه الله ـ قبل إتمامه، ثم طبع كاملًا في بيروت.

الذي كمل فيه كتاب ابن ماكولا وذيّل عليه وسماه «**إكمال الإكمال**»[1].

١١- وذيّل على ابن نقطة محدث الإسكندرية وجيه الدين أبو المظفر منصور بن سَلِيم بن فتوح الهَمْداني المتوفى سنة ٦٧٣هـ[2]. وكان من طلبة المستنصرية.

١٢- كما ذيّل على ابن نقطة أيضًا أبو حامد محمد بن علي المحمودي المعروف بابن الصابوني المتوفى سنة ٦٨٠هـ بكتابه النافع «**تكملة إكمال الإكمال**»[3].

١٣- وفي القرن الثامن الهجري ألف مؤرخ الإسلام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي كتابه العظيم المختصر «**المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم**»[4] سنة ٧٢٣هـ.

---

(١) منه نسخ بدار الكتب الظاهرية برقم ٤٢٩ حديث، وفي دار الكتب المصرية برقم ١٠ مصطلح الحديث، وفي دار التحف البريطانية برقم ٤٥٨٦ شرقي. ثم نشرته جامعة أم القرى في ستة مجلدات سنة ١٩٨٧م باسم «**تكملة الإكمال**».

(٢) منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٨١ مصطلح الحديث، وجاء العنوان فيه «**ذيل على كتاب مشتبه الأسماء للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الغني**»، والمعروف أن كتاب ابن نقطة يسمى «**إكمال الإكمال**»، ثم طبعته جامعة أم القرى في مجلدين سنة ١٤١٦هـ.

(٣) حققه شيخنا العلامة الدكتور مصطفى جواد، رحمه الله، ونشره المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٥٧م.

(٤) حققه أولًا المستشرق الهولندي دي يونغ ونشره في ليدن سنة ١٨٦٣ في ٦١٢ صفحة، ثم أعادت طبعه مكتبة عيسى الحلبي سنة ١٩٦٢م بعناية علي البجاوي في جزأين معتمدًا نسخة أحمد الثالث (رقم ٣٠٢٨) مع وجود نسخ أحسن منها.

وقد رتّبَ الذهبي كتابه على حروف المعجم وجعل لكل حرف بابًا، واعتمد فيه أمهات الكتب المؤلفة في هذا الفن، مثل كتب: عبد الغني بن سعيد الأزدي، وابن ماكولا، وابن نقطة، وابن الصابوني، ومنصور بن سليم الإسكندراني وغيرهم، فضلًا عما أخذه من شيوخه ووقع له وتنبه إليه أثناء دراساته الواسعة وممارساته لعلم الرجال وعلم التراجم.

ولما كان موضوع الكتاب على غاية من الاتساع فإن مؤلفه بالغ في اختصاره واعتمد القلم في ضبط المشتبه إلا فيما يصعب ويشكل فكان يقيده بالحروف، وهو نادر.

وكان الذهبيُ يعلم جيدًا صعوبةَ الاعتماد على ضبط القلم، فنبه على ذلك في المقدمة بقوله: «فأتقنْ يا أخي نسختك واعتمدْ على الشكل والنقط ولا بد، وإلا لم تصنع شيئًا».

وقد احتل كتابُ الذهبي هذا مكانًا رفيعًا بين الكتب المؤلفة في هذا الفن العسير، وهو في حقيقته يُغني عن كثير من الكتب الأخرى، لكنه يحتاج إلى تَمرُّس ودُربة للإفادة منه.

١٤- وفي القرن التاسع الهجري طالع عَلّامةُ الشام الحافظ ابنُ ناصر الدين الدمشقي المتوفى سنة 842هـ كتاب «المشتبه» للذهبي، وضبط لنفسه نسخة نفيسة منه، ثم ألف كتابه العظيم «توضيح

المشتبه»[1]، قيد فيه الأسماء والأنساب والكنى والألقاب بالحروف، لإيمانه بأن القلم لا يمكن اعتماده في مثل هذه الأمور، فأوضح بعض ما أهمله الذهبي، وشرح بعض ما رأى أنه شديد الاختصار، واستدرك على مؤرخ الإسلام استدراكاتٍ نفيسةً تدل على علم جمّ ومعرفة وإتقان وبراعة تامة في هذا الفن، ولذلك يعد كتابه هذا ـ فيما أرى ـ من أنفس الكتب الموضوعة في هذا الفن على الإطلاق.

١٥ـ كما شرح كتاب الذهبي أيضًا الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب سماه «**تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**»[2]، وهو كتاب قيّم، ولكن أنّى له أن يبلغ مرتبة «**توضيح ابن ناصر الدين**»؟!

١٦ـ وحاول تلميذ الذهبي تقيّ الدين محمد بن رافع السّلامي المتوفى سنة ٧٧٤هـ أن يستدرك على كتاب شيخه في **المشتبه**[3]، فعمل جزءًا جعله كالذيل عليه.

---

(١) منه نسخة ناقصة في مكتبة سوهاج بالبلاد المصرية، وعنها نسخة مصورة بدار الكتب المصرية، وفي دار الكتب الظاهرية بدمشق نسخة كاملة منه، ثم نشرته مؤسسة الرسالة في عشرة مجلدات سنة ١٩٩٣م.

(٢) نشرته المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر بالقاهرة بعناية البجاوي أيضًا ١٩٦٧م.

(٣) نَشَرَهُ الفاضل الدكتور صلاح الدين المنجد ببيروت سنة ١٩٧٤م، على نسختين من إستانبول، وذكر أنه قابل «تبصير ابن حجر» بذيل ابن رافع، فتبين له أن ابن حجر لم يطلع عليه مدللًا على نفاسة الكتاب. ومثل هذه الأحكام المتسرعة كثيرة عند هذا العالم الفاضل، فقد أخطأ في هذا الحكم خطًا كبيرًا، لأن ابن حجر قد اطلع عليه ونصّ على ذلك تصريحًا في آخر كتابه فقال: «وقد ذيل عليه الحافظ =

هذه هي أشهر الكتب المُؤلّفة في هذا الفن - وليس جميعها - وهي سلاحُ المُحَقِّق الأول في ضبط الأسماء والأنساب والكُنى والألقاب المشتبهة، لكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى دراية ودربة عند استعمالها، فلا ينبغي للمحقق عند الرجوع إليها أن يجزم بصحة تقييد الاسم المشتبه إلا عند نصها عليه وتصريحها به، وإلا انعدمت الفائدة وما صارت تُرتجى منها العائدة.

فمن أمثلة ذلك: ما جاء في وفيات سنة ٥١٣هـ من كتاب «العبر» عند ذكر وفاة ابن عقيل البغدادي الظَّفري، فقد عَلّق محققه الفاضل على «الظَّفْري» في الهامش بقوله: «نسبه إلى ظَفَر بفتح الظاء المعجمة والفاء، بطن من الأنصار»[1]، وأحال على كتاب «**اللباب في تهذيب الأنساب**» لابن الأثير.

نعم ذكر ابنُ الأثير لفظ «الظَّفَري» في «**اللباب**» ولكنه لم يُصَرِّح بنسبة ابن عقيل إليه. ومثل هذه الإحالة على «**اللباب**» تُشْعِر آثر ذي أثير بأنه منصوص على نسبته، وليس الأمر كذلك، فلم يكن ابن عقيل العلامة من بطن «ظَفَر» الأنصاريين، بل كان منسوبًا إلى

= تقي الدين ابن رافع تلميذه في هذا المختصر جزءًا قدر عشر أوراق غالبه لا يرد عليه، لأنه إما أن يكون قد ذكره أو يكون لا يشتبه إلا على بعد (**التبصير** ١٥١٢/٤-١٥١٣) فتأمل!

(١) **العبر** ٢٩/٤.

الظفرية المحلة المشهورة من محال بغداد الشرقية، وهذه المحلة والنسبة إليها مذكورة أيضًا في «اللباب»، لكن تَسَرُّع المحقق وعدم التزامه بضرورة نص مؤلف الكتاب على النسبة أوْقَعه في هذا الغلط المُسْتَعْظَم على فاضل من مثله، ومثل هذا الذي ذكرتُ كثيرٌ في هذا الكتاب.

سابعًا: تلبية رغبات المؤلف

قد لا ينهض مؤلف النص إلى إعادة تبييض كتابه، فيكتب ما يعن له في حواشي نسخته، وقد يرجح في مواضع النصوص، لا سيما في الكتب الضخمة، فيطلب من الناسخ أو القارئ التنبه إلى ذلك. ومن هؤلاء مثلًا الإمام الذهبي حيث ترك أكثر كتابه على هذه الحال كما بينتُه مفصلًا عند كلامي على تدوين الذهبي لكتابه في مقدمتي لتاريخه، وكما يظهر واضحًا جليًا من بعض النماذج التي صورتها من نسخته التي كتبها بخطه. ومن هنا كان الذهبي يطلب من النساخ تحويل بعض التراجم من مكان لآخر، فالتزم الكثير من النساخ بذلك، ولم يلتزم بعضهم به فبقيت إشاراته على ما هي، نقلها النساخ ولم يلبوا رغبته.

ومن المعلوم في بدائه العقول أن تلبية رغبات المصنف أولى بمن يتصدى لتحقيق هذا النص ونشره.

المبحث الثاني
التعليق على النص بما يُعين المستفيد منه

ذكرت فيما تقدم أن المحقق يمكن أن يعلق على النص بما يقدم خدمة إلى المستفيد منه، نظرًا لكونه قد سبر غور النص من طول معاناته له، فيعلق عليه بما يُجَلّيه وييسره للمستفيد، من نحو ذكر موارد متعددة لكل ترجمة، أو تعريف بمبهم أو مغمور، أو تخريج الأحاديث وبيان درجتها من الصحة والسقم، أو شرح مصطلح أو لفظ غريب، أو بيان الأوهام التي قد يقع فيها مؤلف النص المحقق.

وهذا كله، كما بينت، لا علاقة له بتحقيق النص وضبطه، فلا يُعد إهمال أي مفصل من مفاصله تقصيرًا في عملية التحقيق، ومثله مثل بعض النوافل في العبادات.

أولًا: تخريج التراجم

إن ذكر المصادر المهمة لكل ترجمة عند تحقيق النص التراجمي شيء مفيد، ولا سيما عند عدم توفر نسخة بخط المؤلف أو عدد جيّد من النسخ المتقنة؛ لأن هذه المصادر، ولا سيما تلك التي لها علاقة بالنص،

مفيدة، إذ قد تكون من موارد النص أو ممن اقتبس منه. وقد جرت العادة على ترتيبها بحسب قدم وفيات مؤلفيها.

وقد بينت غير مرة أن كل كتاب يحتاج إلى منهج خاص في تخريج التراجم عند تحقيقه، وأشرت فيما تقدم أنني عنيتُ عند تحقيقي لتاريخ مدينة السلام بذكر مؤلفي التراجم الذين اقتبسوا منه، في الوقت الذي عنيت فيه عند تحقيقي لتاريخ الإسلام بذكر مؤلفي التراجم الذين اقتبس منهم الذهبي. أما في تحقيقي لتهذيب الكمال فكنتُ في الأغلب الأعم مستقصيًا لجميع الكتب التي ذكرت المترجم ما استطعت إلى ذلك سبيلًا، وكانت الغاية من ذلك الوقوف على مزيد من أقوال الجرح والتعديل التي هي لب الكتاب، ولأنني وجدت من أهم الواجب عليّ الوقوف على كل ما قيل في المترجم من جرح أو تعديل بغية إصدار حكم منصف على منزلته في هذا العلم، يستفيد منه المعنيون بهذا العلم الشريف، وكان من حصيلته كتابنا «تحرير التقريب» الذي استدركنا فيه الكثير من الأحكام على الحافظ ابن حجر، رحمه الله.

على أن بعض المحققين صار يغرق في تخريج التراجم والأعلام، فيذكر كل مصدر ذكرها على الاستقصاء، سواء أكان له علاقة بالنص أم لم تكن، وسواء أفاد منه المحقق أم لم يفد، فلحظنا أن ذلك صار من باب الجمع والاستكثار، علمًا أن الاستقصاء فيها يكاد أن يكون

مستحيلًا، لإمكانية وقوف المحقق أو الباحث في أي ترجمة على مصادر خطية أو مطبوعة لم يطلع عليها من قبل.

ثانيًا: التعريف بالمبهم والمغمور

توسّع بعضُ المحققين فصاروا يُعرِّفون بكل عَلَم يَرِدُ في النص من مواضع وبلدان وأسماء وكتب ونحوها، ويغرقون في ذكر المصادر والمراجع الدالة عليه، فتضخمت حواشي الكتب المحققة بما لا طائل تحته، فإنّ عَمَلَ المحقق يتعيّن أن يتجه إلى أن يُخرج نصًا صحيحًا ويُعلق عليه بما يفيد تصحيحه وتوضيحه، لا أن يكون شارحًا لكل صغيرة وكبيرة مما يعرفه الخاص والعام.

ولما كان قراء مثل هذه الكتب هم في الأغلب الأعم من المتخصصين أو من ذوي الثقافة الجيدة، أو في الأقل ممن نالوا منها قسطًا جيدًا، فإن التعريف بالمشهور لا ضرورة له البتة، وينبغي الاقتصار على التعريف بالمغمور بطريقة مختصرة تدفع الوهم أو توضح الأمر حسب.

ومن أسفٍ أننا لاحظنا كثيرًا من المُتَعانين لهذا الفن قد عكس الآية فعرّفَ بالمشهور وترك المغمور؛ لأنه يحتاج إلى جهد وتعب ومراجعة وطول أناة.

والحق: إننا بعد أن ذكرنا أن من واجب المحقق تجويد النص وضبطه وتدقيقه ومراجعة الكتب المختصة التي تعينه على ذلك، فإن المحقق يبقى بعد كل ذلك هو المسئول الأول عما يقع في النص الذي يحققه من تصحيف أو تحريف أو سقط أو عدم وضوح أو ضبط غير صحيح

إننا حينما طالبنا المحقق بالرجوع إلى الكتب المختصة لم نصب منه أن ينقل لنا شروح تلك الكتب، أو يذكر لنا مواضع مُراجعته في مهم وغير المهم، وإنما كانت مثل هذه المراجعات لفائدته هو وإعنته ومساعدته في التوصُّل إلى الضبط الجيد، وبهذا نتخلص من تضخم الحواشي في الكتب المحققة على حساب النص، ولا أشك في أن استفادة القارئ إنما تكون من النص المُتْقَن التحقيق المُجَوَّد الضبط والتدقيق

ثالثًا: تخريج الحديث النبوي الشريف والحكم عليه

من المعلوم أن الكثير من كتب التراجم كانت تُعنى بإيراد أحاديث نبوية لبعض المترجمين لغايات متنوعة حاولنا الوقوف عليها في الفصل الثالث من مقدمتنا لـ«تاريخ مدينة السلام» للخطيب البغدادي[1]، فصار من المفيد العناية بتخريجها وعدم الاكتفاء بذكر مواردها، وإنما يتعين الكلام عليها تصحيحًا أو تضعيفًا حسب

---

(1) الخطيب: تاريخ مدينة السلام، المقدمة ١/١٣٧ - ١٦٣

الأصول والقواعد الحديثية، لا سيما في مثل هذه الكتب التي تكثر فيها الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة، والتي لم ينشط مؤلفو هذه النصوص إلى بيان درجتها من الصحة والسقم، فكان لا بد من الحكم عليها خوفًا من عمل الناس بالضعيف والتالف والموضوع منها، أو بما يستفاد منها، وفي ذلك كما هو معلوم خطر عظيم على أفكار الناس وعقائدهم وسلوكهم الاجتماعي والفكري والديني.

رابعًا: شرح المصطلحات والغريب

ومن المفيد قيام المحقق بشرح بعض المصطلحات الواردة في النص وبيان دلالاتها اللغوية والاصطلاحية، إن استطاع إلى ذلك سبيلًا، وبالرجوع في كل مصطلح إلى المؤلفات المختصة به. ومن ذلك أيضًا شرح الغريب بغية توضيح النص وإضاءته وتيسيره لكل مستفيد منه.

خامسًا: نقد النص

لقد قررنا سابقًا أن عمل المحقق يتعيّن بأن ينصرف إلى ضبط النص وتوضيحه للقارئ التراثي. لكن هذا لا يمنع في الوقت نفسه من أن ينبه المحقق المدقق إلى الأوهام التي وقع فيها مؤلف النص ويبين الصحيح الذي ينقض هذا الوهم ويدمغه بالدليل، فالمؤلف من

أحد الناس يخطئ ويصيب، وينبغي للمحقق ـ إن كان قديرًا ـ أن يكشف عن هذا الخطأ.

وهذه العملية، وإن تبد أول وَهْلة خارجة عن عمل المحقق لكنها في واقع الأمر تدخل في صُلب عمله، فليس هناك من أحد صرف وقتًا في هذا النص كالذي صرفه هو، ولا عرف خباياه كمعرفته هو، فهو إذن أخبر الناس به، ومن ثم أحقُّهم بتبيان أوهامه. وهو في كل ذلك يقدم خدمة جُلى للباحثين عند تنبيههم إلى خطأ أو إلى رأي ضعيف ورد في الكتاب، مع الإشارة إلى الصحيح أو الرأي الأقوى فيتنبهون عند الإفادة من الكتاب والنقل عنه، مما ييسر عليهم عملية البحث العلمي ويوفر عليهم وقتًا وجهدًا كبيرين.

ولا شك في أننا يجب ألا نُلْزم المُحَقِّقين بمثل هذا العمل الشاق المتعب المضني الذي يتطلب سعة في المعرفة، وبسطة في العلم، واطلاعًا عظيمًا على موضوع النص والكتب المؤلفة فيه، لكننا نطمح إلى أن يذكروا بعض الذي يعرفونه ويقفون عليه نتيجة قيامهم بالمقابلات الكثيرة، لا سيما أولئك النفر من المحققين البارعين الذين حَصَلوا على مرتبة عالية من الخبرة ودرجة كبيرة من التمكن والإتقان.

فمن ذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ ما قاله العلامة شمس الدين ابن خلكان عند الكلام على تاريخ مولد المُحدِّث الكبير أبي طاهر السِّلفي: «مع أننا ما علمنا أن أحدًا منذ ثلاثمائة سنة إلى الآن بلغ المائة

فضلًا عن أنه زاد عليها سوى القاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري فإنه عاش مائة سنة وسنتين»[1].

فنقل بعض الناس هذا القول من غير مناقشة[2] مع أنه قول ساقط لا قيمة له، فقد جربنا الوقوف على عدد كبير ممن بلغ المائة أو جاوزها خلال الثلاثمائة سنين التي سبقت العلامة ابن خلكان[3].

ومن ذلك ـ مثلًا ـ تكرر بعض التراجِم عند ثقات المؤرِّخين من غير أن يشعروا منهم: الزكي المنذري[4]، والذهبي[5]، وابن المُلَقِّن[6]، وغيرهم، وهو ما ينبغي التنبيه عليه.

وينبغي للمُحقِّق أن يفيد من ملاحظات المؤلفين الذين جاءوا بعد مؤلف الكتاب وألَّفوا في موضوعه، فاستدركوا عليه أو صَحَّحُوا له أو نبهوا على بعض ما في الكتاب من عَوَز، فإثبات مثل هذه الملاحظات ـ

(1) وفيات: ١/١٠٧.

(2) انظر مقدمة «معجم السفر» للسلفي: ١٥.

(3) انظر كتاب «أهل المائة فصاعدًا» للذهبي بتحقيقنا ص١٣٠ فما بعد، و«التحبير» للسمعاني ١/٢٦٦، ٦١١، و«العبر» للذهبي ٤/١٣٣، ١٣٧، وإرشاد ياقوت ٦/٤٢٢، وتكملة ابن الصابوني: ٢٧٧، وتاريخ ابن الدبيثي: الورقة: ٦٠ (شهيد علي)، وعقد الجمان للعيني ١٦/الورقة ٦١٧ وغيرها.

(4) التكملة، التراجم: ١٢٧٥، ١٩٠٧.

(5) تاريخ الإسلام، الورقة: ٧٢، ١٩٨ (أيا صوفيا ٣٠١١).

(6) العقد الثمين، الورقة: ١٧٢.

بعد تدقيقها ودراستها والتأكد من قيمتها ـ من الأعمال الجليلة التي يقوم بها المحققون البارعون.

فمن ذلك ـ مثلًا لا حصرًا ـ ما استفاده المحقق الكبير المرحوم الشيخ المعلمي اليماني من كتاب «اللباب» لابن الأثير عند تحقيق «الأنساب» للسمعاني، وما استفاده من «إكمال الإكمال» للحافظ محمد بن عبد الغني ابن نقطة البغدادي المتوفى سنة ٦٢٩هـ عند تحقيق كتاب «الإكمال» للأمير ابن ماكولا.

وحينما قمت بتحقيق كتاب «تهذيب الكمال» للعلامة أبي الحجاج المِزّي المتوفى سنة ٧٤٢هـ انتفعتُ انتفاعًا شديدًا بالكتب التي ألفت على «التهذيب»، سواء أكانت من الكتب المستدرِكة مثل «إكمال تهذيب الكمال» للعلامة علاء الدين مُغُلْطاي الحنفي المتوفى سنة ٧٦٢هـ أم كتبًا مختصِرة مُسْتَدْرِكة مثل «تذهيب التهذيب» للذهبي، و«الكاشف» له أيضًا، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر، أم كتبًا مختصِرة فقط مثل: «بغية الأريب في اختصار التهذيب» لابن بردس البعلبكي المتوفى سنة ٧٨٦هـ و«المجرد» للذهبي وغيرها مما بينتُه في مقدمة الكتاب.

وقد أعانتني هذه الكتب ـ ولا سيما كتب الذهبي ومغلطاي وابن حجر ـ على استدراك بعض الأوهام التي وقع فيها مؤلف الكتاب أو ترجيحه لرأي أو ضبط غير مرجح.

كما أفدتُ من تعليقات أبي القاسم محمد بن عبد الله بن أحمد بن مسعود الأندلسي المعروف بالقنطري (ت ٥٦١هـ) على إحدى نسخ «الصلة» لابن بشكوال عند تحقيقه[١]. كما أفدت من الاستدراكات التي استدركها شرف الدين أبو الحسين أحمد بن أيبك الحسامي الدمياطي (ت ٧٤٩هـ) على «صلة التكملة» لعز الدين الحسيني عند تحقيقي لهذا الكتاب[٢]، وغير ذلك كثير.

---

[١] ابن بشكوال: الصلة، المقدمة ١/١٧.

[٢] الحسيني: صلة التكملة، المقدمة ١/٢٤.

Lecture Series

AL-FURQĀN
ISLAMIC HERITAGE FOUNDATION
Centre for the Study of Islamic Manuscripts

The Critical Edition of Manuscripts

Between

Text Verification and Commentary

Bashar Awad Marouf